

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 22

# الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « أمين شميل »  
بديرها وبمحررها  
سليم بستر و إبراهيم جمال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشا غاغا ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفا

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

٥٣

استئناف مصر - جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٠٠  
النيابة - ضد - محمد حسن ومن معه  
التزوير والاختصاص  
التزوير هو تغيير الحقيقة عمداً مع سوء القصد  
وان حصوله في وثائق رسمية حررت بمعرفة  
قاضي الاحوال الشخصية كوثائق الزواج لا يمنع  
الحاكم الاهلية من النظر فيه اذ انها تنظر في  
حصول الجريمة وليس في قيام الزوجية والحكم  
الذي يصدر منها لا يؤثر على قاضي الاحوال  
الشخصية لان هذا له ان يبحث لقيام الزوجية في  
المستند المطعون فيه وفي سواء  
ارتباط الجرائم  
مق تعددت الجرائم وكانت مرتبطة بعضها  
ببعض فلا يسوغ فصلها عن بعض

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنيح والجنابات  
المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك  
وبحضور حضرات مستر كوغلان ومستر رويل  
نقضه وعلي أبو الفتوح اقليد وكيل النائب  
العمومي ومحمد ابو النور كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي  
في قضية النيابة العمومية نمرة ١٦٨٩ المقيمة

بالجدول العمومي نمرة ٢٢٧٥ سنة ٩٩  
ضد

محمد حسن عمره ٣٧ سنة مأذون سكنه الكرمون  
محمد عبد الجواد عمره ٣٠ سنة عمدة سكنه  
الكنائس

عبد الله القطاوي الصغير عمره ٣٥ سنة  
شيخ بلد الكنائس

خفاجي القطاوي عمره ٢٢ سنة فلاح من بلد  
الكنائس

منصوره بنت ترك عمرها ٣٠ سنة فلاحه  
من بلد الكنائس

محمد عثمان محمد عمره ٣٠ سنة امام من بولين  
ابراهيم طنطاوي عمره ٣٢ سنة مأذون  
بالكنائس

محمد خطاب مرعي عمره ٤٠ سنة شيخ بلد  
قاسم قاسم موسى عمره ٥٥ سنة مزارع

محمد محمد الحناوي عمره ٣٢ سنة فلاح  
الحاضر بالجلسة عن الخامسة والسادس عاذر حبشي

افندي المحامي وعن باقي المتهمين عدا الاول اسماعيل  
عاصم افندي المحامي

بعد سماع التقرير المقدم من جناب مستر  
كوغلان وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين  
في غياب الاول والمحامين عنهم والاطلاع على  
اوراق القضية والمداولة قانوناً

النيابة العمومية أتهمت محمد حسن ومحمد عبد

الجواد وعبد الله القطاوي الصغير وخفاجي  
القطاوي بتزوير قسيمة طلاق عبد الله القطاوي  
الكبير لزوجته ام زيدان بعد وفاته الحاصلة في ١٥  
يناير سنة ٩٩ وأتهمت منصوره ترك ومحمد عثمان  
بتزوير عقد بيع ستة هدادين حاصل ذلك  
البيع من عبد الله القطاوي الكبير لكل من علي  
وبسيوني ولدي منصوره من ابراهيم بن عبد الله  
القطاوي الكبير المتوفي قبل والده وأتهمت محمد  
عبد الجواد وعبد الله المذكورين في التهمة  
الاولى و ابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب مرعي  
وقاسم قاسم ومحمد محمد الحناوي بتزوير محضر  
كسر ختم عبد الله القطاوي الكبير وهذه  
التزويرات كلها حصلت في شهر رمضان سنة  
١٣١٦ بعد ٣ منه بناحية الكنائس وطلبت ماقبة  
المتهمين في التهمة الاولى بمقتضى المادة ١٨٩ عقوبات  
والمتهمين في التهمة الثانية والثالثة بمقتضى المادة  
١٩٣ منه

وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى رفع المحامي  
عن محمد حسن وعبد الله القطاوي مسألة فرعية  
متعلقة بهتمة بتزوير قسيمة الطلاق وطلب الحكم  
بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى  
وارتكب على المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم  
وقد انضم في هذا الطلب المحامي عن خفاجي  
القطاوي ولكنه قال بان المحاكم الاهلية مختصة

بنظر هذه الدعوى بعد الفصل فيها من المحاكم الشرعية

والنيابة العمومية طلبت رفض المسألة المذكورة ومحكمة اسكندرية الجنائية بجلستها المنعقدة في يوم الاربع ٤ اكتوبر سنة ٩٩ قررت قبول المسألة الفرعية المرفوعة من الشيخ محمد حسن وعبد الله القطاوي وخفاجي القطاوي وبايقاف الفصل في تهمة جنابة الشيخ محمد حسن وعبد الله القطاوي وخفاجي القطاوي المذكورين ومحمد عبد الجواد بتزوير ورقة طلاق عبد الله القطاوي الكبير لام زيدان قبل وفاته حتى يحكم من الجهة المختصة اذا كان عبد الله القطاوي الكبير المذكور طالق الحرمة ام زيدان قبل وفاته من تاريخ الورقة ام لا وقررت بالافراج عن هؤلاء الاربعة المتهمين مؤقتاً بدون ضمانات وابتت المحكمة الفصل في ثلاثة اسباع مصاريف الدعوى وأمرت باستمرار المرافعة فيما يتعلق بتهمة تزوير عقد البيع وتزوير محضر كسر الختم ثم بعد ذلك رفع الحامي عن محمد عبد الجواد المتهم أيضاً في جنحة تزوير كسر الختم مسألة عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الجنحة اذا كانت مرتبطة بالجنابة فالجنابة غير موجودة الآن واذا لم تكن مرتبطة بها فلا وجه لمحكمة الجنابات في ان تنظرها

والحامي عن عبد الله القطاوي الصغير وابراهيم طنطاوي طلب الايقاف في جنحة تزوير كسر الختم مثل ما حصل في الجنابة ورفع مسألة فرعية طلب فيها فصل جنحة تزوير كسر الختم من جنحة تزوير عقد البيع والحامي عن محمد خطاب وقاسم قاسم ومحمد الخناوي وباقي الستة المتهمين بتزوير محضر كسر الختم طلب اما عدم الاختصاص او الايقاف ومثله الحامي عن محمد خطاب ورفيقه والحامي عن منصوره ومحمد عثمان المتهمين في جنحة تزوير عقد البيع

والنيابة طلبت ايقاف الحكم في هاتين الجنحتين حتى يحكم فيهما مع الجنابة في آن واحد والمحكمة قررت برفض هذه المسائل الفرعية وأمرت بالتكلم في موضوع الجنحتين ثم بعد

ذلك صممت النيابة العمومية على طلبها معاقبة منصوره بنت ترك ومحمد عثمان طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون العقوبات لتزويرها عقد البيع ومعاقبة محمد عبد الجواد وعبد الله القطاوي الصغير وابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب وقاسم قاسم ومحمد الخناوي طبقاً للمادة ١٩٣ المذكورة لتزويرهم محضر كسر ختم عبد الله القطاوي الكبير في ٣ رمضان سنة ١٣١٦ وجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

والحامون عن المتهمين طلبوا الحكم ببرائتهم لصحة المحضر اولا وبعدم العقوبة عليه على فرض تزويره ثانياً

والمحكمة المثني عنها حكمت بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٩ عملاً بالمادة ١٧١ جنابات حضورياً اولا بعدم ثبوت تهمة تزوير عقد مبيعة الستة فدادين من عبد الله القطاوي الكبير وبسيوني ابراهيم وبراءة الحرمة منصوره بنت ترك ومحمد عثمان بناء على ذلك من هذه التهمة وثانياً براءة كل من محمد عبد الجواد وعبد الله القطاوي الصغير وابراهيم طنطاوي ومحمد خطاب ومرعي وقاسم قاسم ومحمد الخناوي من تهمة تزوير محضر كسر الختم وقررت المحكمة بالافراج عمن يكون محبوساً من هؤلاء المتهمين على ذمة هاتين الجنحتين ان لم يكن محبوساً لسبب آخر وازافت المحكمة اربعة اسباع مصاريف القضية الباقية على طرف الحكومة

فالنيابة العمومية استأنفت الثلاثة أحكام وبجلسة اليوم المحددة لنظر الدعوى طابت نيابة الاستئناف الغاء حكم محكمة اسكندرية فيما يخص بالدعوى الجنائية وحالة القضية على المحكمة الابتدائية للنظر فيها لان ذلك لا يمنع المحكمة الشرعية من النظر في طلاق أم زيدان من عدمه وأما ما يخص بالجنحتين فطلب تأجيل نظرها لحين الحكم ابتدائياً في تهمة الجنابة

المحكمة

بعد سماع اقوال النيابة والحامين عن المتهمين

الواردة بمحضر الجلسة والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

عن تهمة الجنابة

من حيث ان المحكمة الابتدائية مع انها اثبتت اختصاصها في الحكم الصادر منها بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٩ وعدم قبولها رفض الدعوى العمومية حكمت بايقاف الفصل في الجنابة حتى يحكم القاضي الشرعي فيها اذا كان عبد الله القطاوي الكبير طلق زوجته ام زيدان قبل وفاته من عدمه وحيث ان الاسباب التي ارتكبت عليها المحكمة الابتدائية لصدور هذا الحكم هي اولا ان المادة (٣١) من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ٩٧ منعت القاضي الشرعي من سماع دعوى الزوجية أو الطلاق التي تقدم اليه بعد وفاة احد الزوجين الا اذا كانت معززة بأوراق غير مشكوك في صحتها وانه على ذلك فالحكم الذي يصدر من محكمة جنابة طلب منها النظر في تهمة تزوير عقد طلاق يكون قد قضى مقدماً في مسألة هي من اختصاص جهة قضائية أخرى ويكون الحكم الذي تصدره هذه المحكمة قضى ضمناً ان لم يكن بصفة صريحة في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية التي ليس من اختصاص المحاكم الجنائية النظر فيها ثانياً ان التزوير المنسوب الى المتهمين لاقاب عليه فيما اذا كان عبد الله القطاوي الكبير كان طلق حقيقة زوجته ام زيدان

وحيث انه يجب أولاً البحث فيما عساه ان ينتج من الطريقة التي اتبعتها المحكمة الابتدائية في حكمها فمن ذلك نقول ان شخصاً توفي وتطلب ورثاء من القاضي الشرعي الحكم بان ذلك الشخص كان طلق زوجته وقدموا اثباتاً لذلك مستنداً ثم بلغت الزوجة للنيابة العمومية ذلك وهذمه رفعت دعوى تزوير على مقدمي ذلك المستند فبمجرد ذلك يحصل الشك في صحة المستند المذكور وقد يجوز للقاضي الشرعي أن يقرر لصدور حكمه ضرورة الارتكان على هذا



المستند وفي هذه الحالة يوقف القاضي نظر الدعوى أمامه لحين الفصل في الدعوى العمومية فإذا كانت المحكمة الجنائية تقرر أيضاً من جهتها إيقاف الفصل في الدعوى العمومية لحين صدور حكم القاضي الشرعي فعلى ذلك توقف دعوى الطلاق الى ما لانهاية وقد يجوز أيضاً للقاضي الشرعي من جهة أخرى ان يقرر ان ذلك المستند صحيحاً كان أو مزوراً ليس من الضروري الارتكان عليه لصدور حكمه فيضرب اذاً صفحاً عنه ويصدر حكمه بدون التعويل عليه ولكن في هذه الحالة ماذا يصير التأثير الذي يحدثه الحكم الصادر من المحكمة الجنائية على هذا المستند وعلى الاشخاص المتمسكين به في المسئلة المتعلقة بالاحوال الشخصية

وحيث يظهر ان المحكمة الابتدائية ظنت ان القاضي الشرعي يمكنه على كل حال رفع الشك الناتج عن دعوى عمومية مرفوعة بطريقة قانونية الا انها لم تبين الطريقة التي يمكن بها للقاضي الشرعي التوصل الى هذه النتيجة وقد اصاب في عدم تبينها ذلك اذ ان الشك هو ناشئ من الظن في تزوير المستند ومن اقامة الدعوى العمومية أمام المحكمة المختصة على الاشخاص المتمسكين به ولا يمكن ازالة هذا الشك الا بحكم يصدر من المحكمة الجنائية وقد يمكن للقاضي الشرعي غض النظر عن ذلك اذا أراد الا انه لو فعل ذلك يكون قد خالف نصوص المادة (٣١٠) من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ٩٧

وحيث ان المتهمين هم متهمون بتزوير والمسئلة المطروحة أمام المحاكم الجنائية هو النظر فيما اذا كان هؤلاء المتهمين مرتكبين لتزوير من عدمه وتتهمهم هي ارتكابهم تزويراً في أحد المستندات ومذكور في هذا المستند ان عبدالله القطاوي الكبير حضر مع زوجته ام زيدان في ٢٧ نوفمبر سنة ٩٨ أم محمد حسن مأذون ناحية الكرمون وان هذا الأخير بعد اقرار الزوجين أمامه بحضور سليمان جلال وبوسف عبد الرحمن

وخفاجي محمد بسابقة زواجهما معاً وبعد اقرار عبدالله القطاوي الكبير انه طلق ثلاثاً زوجته قد حرر عقداً بذلك وقع عليه عبدالله القطاوي الكبير والمأذون والشهود وأما الاشخاص الذين يطعنون في هذا العقد فاتهم بدعوى بان عبدالله الكبير لم يحضر مطلقاً أمام محمد حسن المأذون وأمام شهود العقد ولم يقرر أمامهم بالافرار المنسوب صدوره منه ولم يوقع على العقد المذكور مرتكبين في ذلك على ان عبدالله القطاوي الكبير كان متوفياً في تاريخ العقد المذكور وزادوا على قولهم أن هذا التاريخ هو مزور والمحكمة الجنائية هي مكلفة الآن بالفصل في هذين الادعائين وحيث انه واضح ان المسائل المطروحة أمام المحكمة الجنائية لاعلاقة لها بمسئلة الطلاق أو على فرض ان المحكمة نظرت في موضوع الدعوى وحكمت بصحة العقد وببراءة ساحة المتهمين فهل هذا الحكم يكون له تأثير على حكم القاضي الشرعي؟ لا بلا شك اذ ان القاضي الشرعي يبقى مطلق الحرية في تقدير ذلك العقد حق قدره بنفس الطريقة والكيفية التي تحصل فيها لولم يكن هناك طعن مطلقاً فيه وقد يجوز ان هذا العقد مع صحته يكون باطلا لعدم توفر الشروط المطلوبة في لائحة الاحوال الشخصية فيه وهذه هي مسئلة من اختصاص القاضي الشرعي لا يمسها الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بأي وجه من الوجوه وايضاً لو فرض وقررت المحكمة الجنائية أن العقد مزور وحكمت على المتهمين بعقوبة فهذا الحكم لا يمس مسئلة الطلاق اذ من الجاز وجود أوراق أخرى غير مشكوك في صحتها مثبتة لحصول الطلاق وهذه المسئلة التي هي من اختصاص القاضي الشرعي لا يمسها أيضاً حكم المحكمة الجنائية وغاية ما يمكن ان تقرر هذه المحكمة هو كون ذلك العقد مزوراً والنتيجة الوحيدة التي يحدتها هذا الحكم في قضية الطلاق هو منع الاخصام من استعمال التزوير لاثبات مدعاهم وحيث يظهر أن المحكمة الابتدائية قد جمعت

بين أمرين مختلفين عن بعضهما فيهما أولاً ما ينشأ قانوناً عن حكمها ثانياً النتيجة الخالية في حالة مخصوصة وقد سبق لنا ايضاح ما ينشأ عن ذلك قانوناً والظاهر ( ليس من باب التأكيد لان دعوى الطلاق لم تنته ) انه لم يوجد دليل على حصول الطلاق الا بالعقد المطعون فيه فقط فإذا كان ذلك حقيقياً فيكون لحكم المحكمة الجنائية تأثير بلا شك على علم القاضي الشرعي ولكن هذا التأثير لم ينتج من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بل من رفع بعض اشخاص دعوى أمام القاضي الشرعي بدون أن يكون لديهم دليل على دعواهم غير عقد مزور وحيث ان السبب الثاني الذي ارتكبت عليه المحكمة الابتدائية هو أن التزوير على فرض ثبوته لاعتقاب عليه فيما اذا كان عبدالله القطاوي الكبير كان طلاق حقيقة زوجته ام زيدان

وحيث ان المحكمة ليست من هذا الرأي اذ انه لو فرض وكان العقد مزوراً ( الامر الذي يطلب من محكمة الاستئناف الفصل فيه ) فهذا التزوير معاقب عليه وقد بينا فيما سبق ان العقد لم يثبت حصول طلاق فقط بل يثبت طلاقاً حصل في تاريخ معين في ظروف مخصوصة وامام شهود معينين فلو كانت هذه الالتيات الأخرى مكذوبة فلا يصح القول بان الامر الوحيد من ان الزوج طلق زوجته في ظروف أخرى وفي تاريخ آخر وامام شهود آخرين كافٍ لجعل هذا التزوير غير معاقب عليه لان شروط التزوير متوفرة هنا أولاً لوجود تعبير في الحقيقة نظراً لعدم تحرير هذا العقد بمعرفة عبدالله القطاوي الكبير ثانياً لوجود ضرر لانه قبل ان يحكم القاضي الشرعي بان ام زيدان مطلقة يجب تقديم مستند يميز ذلك الادعاء وبدون هذا المستند فان ام زيدان ولو كانت طالقت تأخذ حصتها في ميراث عبدالله القطاوي الكبير بصفتها زوجة ثالثاً لوجود سوء القصد لان الشريعة تقضي في مسائل الطلاق بوجود أدلة ذات نوع معلوم لم توجد في هذه الدعوى وقد اوتي فيها بأدلة مزورة يقصد

بها حمل المحكمة على الاعتقاد وفي محنتها  
عن تهمتي الجنب

من محنت أنه يوجد ارتباط كلي بين هذين  
التهمين وتهمة الجناية يمنع منعاً كلياً من الحكم في  
كل منهما على حدتها

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف الصادر  
من محكمة استنئناف في ٤ أكتوبر سنة ٩٩  
وقررت بإحالة القضية على محكمة الجنايات الابتدائية  
للنظر والحكم في الموضوع وإيقاف النظر في  
قضيي الجنب لحين الحكم ابتدئياً في الجناية وإبقت  
الحكم في المصاريف الآن

\*\*\*

٥٤

استئناف مصر - مدني - ٨ مايو سنة ٩٠٠  
الست حميدة هانم - ضد - محمد أفندي يمانى  
المواعيد القانونية

ان حكم المادة ٤٨ مرافعات القاضي بان  
ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية ثمانية أيام هو  
حكم عام تجب مراعاته في جميع الاحوال سواء  
كان التكليف بالحضور حصل لأول مرة رفعت  
فيها الدعوى أو سواء كان القصد منه إعادة اعلان  
أخذ الخصام خصمه في أثناء سير الدعوى  
فعدم مراعاة هذا الحكم يبطل ورقة التكليف  
بالحضور وما تلاها من الاجراءات والحكم مادام  
لا يوجد وجه لزوال البطلان أو سقوط الحق  
في الدفع به

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سمادة قاسم أمين بك وحضور  
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة  
وعبد الله حسن أفندي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الست حميدة هانم كريمة محمد  
أفندي يمانى وزوجة ابراهيم أفندي حافظ المقيمة  
بمصر الحاضر عنها بالجلسة الافوكانو بروسالي

وكيلها المقيدة بالجدول العمومي سنة ٩٠٠ نمرة  
٢٠ مستأنفة

ضد

محمد أفندي يمانى المهندس بديوان الاشغال  
سابقاً المقيم بمصر بشارع درب الجماليز بمنزل وقف  
الست مباركة الحاضر عنه بالجلسة حضرة الياس  
أفندي جيعه المحامي مستأنف عليه

رفت الست حميدة دعوى أمام محكمة مصر  
الابتدائية ادعت فيها ان المستأنف عليه كان  
وكيلاً عنها في إدارة الاطيان ملكها البالغ مقدارها  
٣٥ فدان و٧ قراريط و١٢ سهم من سنة ٨٦  
لغاية ١٤ مايو سنة ٩٩ أي لغاية يوم تسليم هذه  
الاطيان لزوجها ولم يقدم لها حساباً عن مدة  
وكلته وعن مقدم صداقها الذي استلمه بصفته  
المذكورة وطلبت تكليفه بتقديم ذلك الحساب  
مرفقاً بمستندات مؤيدة له في ظرف ثمانية أيام  
من تاريخ النطق بالحكم وان تأخر يعتبر الحساب  
الذي يتقدم منها صحيحاً فقدم المستأنف عليه  
الحساب ومحكمة أول درجة حكمت حضورياً  
بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٩ برفض دعوى  
المدعية وألزمها بالمصاريف وحفظ حق المدعى  
عليه في مطالبتها بما ظهر له من الحساب قبلها  
فاستأنفت الست حميدة هذا الحكم بتاريخ  
٢٤ يونيه سنة ٩٠٠ ومحكمة الاستئناف حددت  
للمرافعة في الدعوى جلسة يوم ١٦ ابريل سنة  
٩٠٠ وفيها سمعت أقوال الطرفين وطلبتاهما

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع  
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني  
فيكون مقبولا شكلاً

وحيث ان المحامي عن المستأنفة دفع دعماً  
فرعياً مقتضاه بطلان ورقة التكليف بالحضور  
المعلنة الى موكلته في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٩  
لحضورها أمام محكمة أول درجة في جلسة ٣١  
ديسمبر سنة ٩٩ وقد ترتب عن ذلك عدم

حضورها في الجلسة المذكورة لانها لم تكلف  
بالحضور في الميعاد القانوني المبين في المذمة ٤٨  
مرافعات وعليه يكون الحكم الذي بني على  
ورقة التكليف المذكورة لإغياً

وحيث ان نص المادة ٤٨ المذكورة قضت  
بان ميعاد الحضور في الدعاوي المدنية يكون  
ثمانية أيام

وحيث ان حكم هذه المادة عمومي يجب  
مراعاته في جميع الاحوال سواء كان التكليف  
بالحضور حصل لأول مرة رفعت فيها الدعوى  
أو سواء كان القصد منه إعادة اعلان أحد  
الخصام خصمه في أثناء سير الدعوى

وحيث ان أهمية مراعاة الميعاد المقرر في  
المادة ٤٨ المذكورة تبين على الأخص في هذه  
الدعوى لان المحكمة الابتدائية كانت قررت  
إيقاف نظر الدعوى المرفوعة من المستأنفة ولم  
يقتصر المستأنف عليه في الاعلان المؤرخ في ٢٥  
ديسمبر سنة ٩٩ بان يدعى المستأنفة للمرافعة  
في الدعوى الاصلية بل أعلنها أيضاً في دعوى  
فرعية وهي حفظ الحق له في مطالبة المستأنفة  
بمبلغ ٤٥٨٣٥ غرش صاغ و ١٨ فضة الباقي له  
طرفها من الحساب المقدم منه الى قلم كتاب  
المحكمة المشار اليها

وحيث ان القانون لم يقرر مواعيد  
لتكليف الخصام لبعضهم البعض بالحضور أمام  
الحاكم الا للحكمة وهي منحهم الوقت الكافي  
للاستعداد والمرافعة والمدافعة عن حقوقهم

وحيث ان عدم مراعاة ما أمر به القانون  
فما يختص بالمواعيد يترتب عليه بطلان ورقة  
التكليف بالحضور والاجراءات التي تتبعها بما  
فيها الحكم الذي يصدر في الدعوى ما دام لم يوجد  
وجه لزوال البطلان أو سقوط الحق في الدفع  
به ويجوز الاحتجاج ببطلان ورقة الطلب في  
وقت المعارضة في الحكم الصادر في الفية أو في  
وقت استئناف الحكم عملاً بالمادة (١٣٨ مرافعات)  
وحيث انه بناء على ما ذكر يتعين الحكم  
بقبول الدفع القرعي المقدم من المستأنفة



الجلسه اصدرت الحكم الآتي  
في قضية الشيخ محروس اسماعيل المقيم  
بالدواليه بمركز بني سويف المقيدة بالجدول سنة  
١٩٠٠ نمرة ٨٣٠ بتوكيل جول افندي عسكر  
المحامي

ضد

احمد افندي لطفي من ذوي الاملاك من الناحية

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بمجموعة المدعى عليه ان  
يدفع له مبلغ ٩٧٥ قرش صاغ والمصاريف وانما  
الحمامه وشمول الحكم بالتفاد الوقت  
والمدعى عليه لم يحضر بعد اعلانه قانوناً  
المحكمة

حيث انه من الواجب قبل الحكم في غيبة  
الحصم أن يكون كلب بالحضور تكليفاً منطبقاً  
على القواعد والضوابط المقررة في القانون

وحيث أنه يستدل من المستندين المتقدمين  
من نفس المدعي ان خصمه من الضباط المقيمين  
في السودان وقائم بوظيفة مأمور مراكز الجلايات  
وحيث أن صورة ورقة التكليف بالحضور  
انما كان اعلانها في ناحية الدواليه وتسلمت الى  
من يدعي محمد حسن باعتبار أنه مقيم مع المدعي  
وتبين أن هذا المستلم (عرف عن غيابه بالسودان)  
وحيث أنه لذلك ترى المحكمة ان هذا  
الاعلان ليس بقانوني لحصوله في غير المحل الشرعي  
ومن ثم بتعين الحكم ببطالان صحيفة الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غائباً ببطالان ورقة التكليف  
بالحضور والزمت المدعي بالمصاريف

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٧٦٩ سنة ٩٠٠  
انه في يوم الاربع ٢٥ يوليو سنة ٩٠٠

في أنه لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي  
الثلاثين يوماً من تاريخ التنييه الحاصل للمدين  
والا كان الطلب لاغياً

وحيث ان المدعى لم يراعي هذا النص اذ  
انه رفع هذه الدعوى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ٩٦  
حالة كون التنييه انما حصل بتاريخ ٣٠ مايو  
سنة ١٨٩٩

وحيث أن الحكم للمدعى في غيبة المدعي  
عليه يقتضي سبق التحقق من صحة الدعوى ومن  
البدعي أن الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد  
الا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنييه كما تقدم  
فلا يتصور استعمال هذا الحق قبل وجوده وما  
مثل المدعي في هذه الحالة الا كمثل من يطالب  
بدينه قبل استحقاقه

وحيث انه لذلك يكون طلب نزع الملكية  
لاغياً بحكم القانون نفسه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في غيبة المدعي عليه  
بالغاء طلب نزع الملكية لتقدمه قبل الميعاد والزمت  
المدعي بالمصاريف

\*\*\*

٥٦

بني سويف جزئي مدني - ٧ ابريل سنة ٩٠٠  
الشيخ محروس اسماعيل ضد احمد افندي لطفي  
اعلان الحضور

الحكم في غيبة الحصم يقتضي ان يكون  
الحصم قد اعلان اعلاناً قانونياً والاعلان القانوني  
يقتضي ان تكون ليد المعلن اليه أو لمحله فاذا  
ترك الحصم المحل الذي كان مقيماً فيه وبدله آخر  
وجب اعلانه في المحل الجديد لينتفى الحكم  
في غيبته

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية  
المتقدمة بسراي المحكمة في يوم السبت ٧ ابريل  
سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي  
القاضي وحضور عبد الحميد حدي افندي كاتب

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاثنان  
شكلاً وقررت بقبول الدفع الفرعي وبالفاء ورقة  
التكليف بالحضور المعلنة له في ٢٥ ديسمبر  
سنة ٩٩ وبطلان ما تلاها من الاجراءات  
والحكم وألزم المتألف عليه بالمصاريف

\*\*\*

٥٥

بني سويف جزئي مدني - اول اغسطس سنة ٩٩  
فانوس يوسف حنا ضد دهشوري احمد

نزع الملكية

ان الحق في طلب نزع الملكية لا يتولد الا  
بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التنييه فلا يتصور  
استعمال هذا الحق قبل وجوده وما مثل المدعي  
في هذه الحالة الا كمثل من يطالب بدينه قبل  
استحقاقه

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية  
المتقدمة علناً بسراي المحكمة يوم الثلاث اول  
اغسطس سنة ٩٩ و ٢٤ ربيع اول سنة ٢١٨  
تحت رئاسة حضرة احمد افندي قحه القاضي  
وحضور محمد عباس افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية فانوس يوسف حنا من بني سويف  
المقيدة بالجدول سنة ٩٨ نمرة ١٥٥٠

ضد

دهشوري احمد وسليمان حسن مقيمين بناحية  
الدواونه بمركز بني سويف  
حيث أن المدعي عليه لم يحضر بعد التكليف  
القانوني

وحيث أن المدعي طلب الحكم بنزع ملكية  
المدعي عليه من الستين ذراعاً المين موقعها وحدودها  
في اعلان الحضور وبيعها بالزاد مع التزامه  
بالمصاريف  
وحت أن المادة ( ٥٢٩ ) مرافعات صريحه

الموافق ٢٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ٨  
افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقارات الآتي  
بينها ملك خليفه احمد فرغلي وعجيان وهبه  
المزارعان من صدقا وفاء لسداد الدين المطلوب  
منهما البالغ قدره ٤٩٩ قرش صاغ مع المصاريف  
المستحقة والتي تستحق

وهذا البيع بناء علي طلب اسرائيل جرجي  
من صدقا وبناء علي حكم نزع الملكية الصادر  
من هذه المحكمة في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٠٠  
للمسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في يوم  
٢٦ مايو سنة ١٩٠٠ القاضي بتحديد هذا اليوم  
لليبع بالنسبة لسقوط اليوم المحدد في حكم نزع الملكية  
وبيان العقارات كالآتي

س ط نخيل منازل اذرع  
٠٠ ٠٨ ٠٠ ٠٠ ٠٠

اطيان خراجية  
بزمام ناحية صدقا  
بقالة الماشين ملك  
عجيان وهبه اي  
المدعي عليه الثاني  
وهو الضامن من  
ضمن المكلف باسم  
يوسف بشيري  
بحدود اربعه  
البحري رسوم  
وهبه والقبلي صادق  
الياس والغربي باقي  
الغيط والشرقي عثمان  
فرغلي

٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ حصة شائعة في

منزل كائن بناحية  
صدقا وبني بالطوب  
الاخضر دور واحد  
مقاسه ٢٥٠ ذراع  
ملك خليفه احمد  
فرغلي المدعي عليه  
الاول بحدود اربعه

بحري خووخه غير  
نافذه والغربي محمد  
احمد الرملي والقبلي  
سالم اسماعيل واخوته  
والشرقي الدرب وفيه  
الباب مفتوح

٠٩ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ كائنين بزمام الناحية

المذكورة بقبالة  
معمر بحري ملك  
الملعن اليه الاول  
بحدود اربعه  
البحري وورثة برسوم  
سليمان والغربي جنيته  
ورثة يوسف عبد  
الجواد والقبلي  
اطيان ملك الملعن  
اليه الاول والشرقي  
الجسر

س ط نخيل منازل اذرع

٠٠ ٨ ٩ ١ ١٠٠

والبيع يكون علي قسمين ما هو الاطيان  
والنخيل وقسمين ويفتح المزاد على مبلغ ٣٠٠  
قرش عن الاطيان و ١٨٠ عن النخيل وما هو  
المزاد قسم ويفتح مزاده على مبلغ ١٠٠ قرش  
وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية  
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صدقا لاطلاع  
من يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر المحكمة  
الكائن مركزها بصدقا في اليوم والساعة  
المحددتين باطنه

تحريراً في يوم يونية سنة ١٩٠٠ صفر  
سنة ١٣١٨

كاتب اول محكمة صدقا

امضا

محكمة العباط الجزئية

اعلان بيع

نشره اولي

في قضية نمرة ٢٥٩ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الاربع ٢٥ يولي سنة ١٩٠٠

الساعة ٨ افرنكي صباحاً

بجلسة المزايدات التي ستعقد بسراي المحكمة بمديرية  
الجزيرة

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه  
اذناه قسماً واحداً ومحدد لافتح المزايدة مبلغ  
٤٠٠ قرش

بيان العقار

منزل كائن بكفر الرقاعي بمركز العباط  
بحدود من بحري طويقي ومن غربي رقاعي  
أبو النور واحد جلي ومن شرقي رقاعي أبو  
النور والحاج مجهور ومن قبلي محمد غريب  
وسيد غريب ويتبع هذا المنزل مندره امامه  
و يبلغ مقاسه ١٢٠ ذراع

وهذا البيع بناء علي طلب احمد صالح عمار  
تاجر ومقيم بأر النبي جيزه ومتخذ له عملاً مختاراً  
مكتب عطيه افندي محمد الحامي الكائن بشارع  
محمد علي بميدان باب الحلق

ضد

عبد الواحد حسنين عمدة كفر الرقاعي  
سابقاً ومقيم بها

وذلك بموجب حكم صادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٠ قاضي بنزع ملكية  
المدعي عليه من العقار المذكور ومودع مع باقي  
الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم الكتاب

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم  
والساعة المحددين بعاليه على شروط البيع وقت  
ما يريد

تحريراً في ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠

كاتب اول محكمة العباط

امضا

اعلان

انه في يوم الاثنين ٩ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة  
١٠١ افرنكي صباحاً بسوق قوص بالمزاد العمومي  
يصبر الشروع في مبيع عجلة بقر حمراء بقرون  
جباري سن ٦ تقريباً وبجل بقر اسود سن ٥  
سنوات تقريباً السابق احجز عليهما بتاريخ ٧  
يولييه سنة ٩٠٠ المملوكين الى عبد النبي مسعود من  
جزيرة مطيره بمركز قوص تنفيذاً لمحض  
الصلح الصادر من محكمة قنا الجزئية الاهليه  
بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٠٠ القاضي بالازم  
عبد النبي مسعود بمبلغ ٨٠ قرش صاغ بما فيها  
المصاريف النسبية بخلاف رسم النشر وذلك بناء  
على طلب أبوبكر محمد عقل من ناحية الحل  
بمركز قوص

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم  
والساعة المحددين أعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه  
المزاد فيكون ملزوماً بدفع الثمن فوراً واذا تأخر  
يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن  
تحريراً بسراري المحكمة بقنا

عن باشمحضر محكمة

قنا الاهليه

امضا

اعلان

من قلم محضري محكمة دشنا الجزئية

عن مبيع مواشي محجوزة

انه في يوم الابع ١٨ يولييه سنة ٩٠٠ موافق  
٢١ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٢ افرنكي  
الظهر بسوق دشنا

سيباع بالمزاد العمومي لمن يرسي عليه آخر  
عطاء ناقه بيضه بمحضار سن ٦ تقريباً ونتاجها  
أثنين واحد ذكر والثاني أنات كل منهما سن  
سنة تقريباً وهذه المواشي ملك خليل رزق من  
نجم الشيخ رزق تبع السمطا سابق توقيع الحجز  
عليهما بمعرفة احد محضري محكمة دشنا الجزئية  
بتاريخ ١١ يناير سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحرمه

سهم بنت اسماعيل من الناحية ونفاذاً للحكم  
الصادر من محكمة دشنا الجزئية بتاريخ ٢٦ نوفمبر  
سنة ٨٩٨

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان  
والمكان المعيينين اعلاه للمزايدة ومن يرسي عليه  
المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضرة الذي يعين  
لذلك وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق  
تحريراً بسراري المحكمة بدشنا في ٢٦ يولييه  
سنة ٩٠٠ و ٢٨ صفر سنة ١٣١٨

نائب الباشمحضر

بمحكمة دشنا الجزئية

دمان جرجس

اعلان

من محكمة الموسيقى الجزئية الاهليه

عن مبيع نحاس محجوز بطريق المزاد العمومي  
بسوق طنان

انه في يوم الاربع الموافق ١١ يولييه سنة  
٩٠٠ الساعة عشرة افرنكي بناحية طنان قليوبيه  
سيصير الشروع في مبيع نحاس محجوز بالمزاد  
العمومي بناء على طلب المعلم محمد رفاعي الفكهاني  
واخوته القاطنين بمصر نظير مبلغ ٤٢٢ قرش  
صاغ قيمة المحكوم به انتهائياً من المحكمة للشار  
الها بتاريخ عشرة يناير سنة ٩٠٠ ضد محمد حسين  
الحلفاوي المقيم بجهة الحواطات بناحية السد بمركز  
نوى الذي أئذره فيه بالدفع وما كان يمثل للسداد  
والنحاس المحجوز المذكور هو مثل طشت  
غسيل وصنيه ودست نحاس وغيره تعلق محمد  
حسين الحلفاوي المذكور

وسيكون البيع بسوق طنان لمن يرسي عليه  
المزاد بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن  
الدفع يعاد المزاد على ذمته ويلزم بقيمة الفرق  
تحريراً في ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

بمحكمة الموسيقى

امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزئية الاهليه

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العام  
انه في يوم الاحد ١٢ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة  
عشره افرنكي صباحاً بشارع طيلون  
سيباع بالمزاد العام منقولات منزليه موبليات  
و خلافاً تعلق غبريال افندي توما القاطن بدرب  
المصيفه بطيلون السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة  
احد محضري محكمة السيدة زينب الجزئية بتاريخ  
٢٥ اكتوبر سنة ٩٩ بناء على طلب  
الحواجه جورجي ابراهيم الحزمجي المقوم بمصر  
والتخذ له محلاً مختاراً بها مكتب حضرة سليم  
افندي بستر المحامي لدى المحاكم الاهليه تنفيذاً  
للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ  
١٠ اغسطس سنة ١٩٠٠ وعملت عنها دعاوي  
اسبرداداً من آخرين وحكم فيها نهائياً بالرفض  
بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان  
والمكان المعيينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد  
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع بالثاني على ذمته  
ويلزم بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ٢٧ يونيو سنة ٩٠٠

امضا

سليم بستر

محكمة اسنا الاهليه

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٤٢١ سنة ٩٠٠  
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ٢ يولييه سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب  
محكمة قنا الاهليه في ٥ منه نمرة ٣٩٧ - وبناء  
على طلب عليو محمد أبو زيد عبابوي التاجر  
بأسنا سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع  
منزل مقاسه ٣٥٠ ذراع كائنين بناحية اصفون



المطاعنه يحد من شرق شارع وبابه بفتح فيه ومن  
غرب منزل مصطفى محمد معوض ومن قبلي ورتة  
أحمد خليفة ومن بحري شارع محتوي على أودتين  
وتشريمه شونه وباقي المنزل كشف سماوي ومبني  
بالطوب الاحضر المملوك هذا العقار الى محمود  
محمد التريكي المزارع باصفون وذلك وفاة لسداد  
مبلغ ٥٣٨ قرش صاغ وبار ٢٠ فضه قيمة دين  
الطالب والمصاريف المستجده وشروط البيع  
وحكم نزع المالكية ووجودان بقلم كتاب المحكمة  
تحت طاب من يطالع عليهما وحضرة القاضي  
قدر الثمن الاساسي الذي تبنى عليه افتتاح المزايده  
مبلغ ٥ قروش صاغ ثمن كل ذراع واحد وسيكون  
البيع صفقة واحدة بأودة المزايدات بسراي المحكمة  
في يوم الاحد ١٥ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ٨  
افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري الحضور  
بذلك اليوم

محرراً بمركز المحكمة في ١٥ يونيه سنة ٩٠٠  
كاتب اول محكمة اسنا  
عبد الرحمن جعفر

## اعلان

## محكمة بها الجزئية الاهاية

عن مبيع منقولات محجوزة عليها  
يكون معلوم لدى العموم انه في يوم الاثنين  
١٦ يولية سنة ٩٠٠ الموافق ١٩ ربيع اول سنة  
١٣٨ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق بندر بها  
سيصير الشروع في مبيع حمل أسود سن ٤  
وحمار ابيض سن ٧ ونصف جحش ابيض سن ١  
ونمانية اراد ادره شامي كبران تعلق بدوي علي  
فوده من كفر سندهور السابق توقيع الحجز  
التحفظي على تلك المنقولات بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة  
٩٩ بناء على امر حضرة قاضي محكمة بها الجزئية  
الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٩٩ الذي تسبب  
هذا الحجز بحكم صادر من محكمة بها المشار اليها  
بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ٩٩  
وهذا البيع بناء على طاب فرج أفندي

يوسف نوار من سندهور وفاة لمبلغ ١٣٠٠ قرش  
صاغ من أصل مصاريف بخلاف ما يستجد تنقيداً  
للمحكم والامر المشار اليهما

معل من يرغب المشتري الحضور في اليوم  
والساعة والحل الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه  
المزاد يدفع الثمن فوراً وأن تأخر بماد البيع ثانياً  
على دتمه ويلزم بفرق الثمن  
محرراً بسراي محكمة بها الجزئية في يوم  
٢٤ يونيو سنة ٩٠٠

نائب باشم حضر  
محكمة بها الجزئية  
مخايل بقطر

## اعلان

في تاريخه فقد الختم تعلق للبصوم باسمي  
ولم يكن علي ديون لاحد مطلقاً ولا كميات  
ولا رهنيات واذا ظهر أوراق أو سندتات أو  
كميات أو رهنيات أو مبايعات تكون لاغية  
لا يعمل بها ومن يظهر طريقه أوراق مثل ذلك  
يكون تحت المحاكمة واكون حافظ حقوقي ضده  
امام جهة الاختصاص والمعلومية لزم الاعلان  
محرراً في ٢٧ يونيه ١٩٠٠ الساعة ٤ بعد  
الظهر

ابراهيم قاسم شريف  
معلم غربي بعبدين

## اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }  
بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو  
قد أنتهى في اللغة العربية جامعاً لثلاث كتاوت  
الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من  
دخول الصليبيين سوريا واستيلاءهم على بلاد  
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية اقراض الصليبيين  
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها  
ومحريضات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام  
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح

الدين الايوبي ومحاربته للملك الانكليزي ريكاردوس  
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل  
والصالح نجم الدين أيوب وأسر لوبس التاسع  
ملك فرانس والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان  
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة  
وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ • مجلد تجليد ببيروتي جليلا

١٥ • مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا  
بمنزلنا مرة ٧ بغطاة المطبعة بقطرة الامير حسين  
بمصر أو بمنزل سعادتلو اقدم عبد السلام باشا  
المويلحي أو بمخبر المعلم حسن شداد بشارع محمد  
علي • وبيع أيضاً بالمخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر  
بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر  
بدار البقالة المصرية بالعباسية  
بمكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالكه  
لجديده

بمكان الاوسطى حسانين علي الشريف  
الترزي بالحراوي كاتبه  
سيد علي الحريري

## مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة  
في عام ١٨٩٩ من مديرية وشجارية وجنائية  
ونقض وأبرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية  
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم  
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست  
برشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة  
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين  
و١٣٠٠ لخالقهم

( طبع بالمطبعة العمومية )